KVINNA KVINNA

حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for the Advancement of Social Media

شبكة معنّفة

العنف الجندريّ ضدّ الفلسطينيّات في الحيّز الافتراضيّ

شهرزاد عودة

تشرين ثاني 2018

كفينا تيل كفينا بالتّعاون مع

حملة: المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

المحتوى

5 ملخّص

7 مقدمة عامة

13 منهجية البحث

14 أدوات البحث

16 فئة البحث

17 تحليل المعلومات

18 الرّقابة العائليّة والاجتماعيّة؛ المحطّة الأولى في ممارسات العنف الجندريّ في الإنترنت

22 تّرصّد العائليّ والمجتمعيّ؛ المحطّة ما بعد الرّقابة

23 تواصل محدود نتيجة المراقبة والتّرصّد

كفينا تيل كفينا
تنفيذ حملة؛ المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ
المؤلّفة: شهرزاد عودة
تحرير لغويّ: دار ليلى
ترجمة للإنجليزيّة: ريتا ابوغوش
تصميم: امل شوفاني

Creative Commons Attribution - NonCommercial - Share-Alike 4.0 (CC BY NC SA 4.0)
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0

This material is completely or partly financed by Kvinna till Kvinna. Kvinna till Kvinna does not necessarily agree with the opinions expressed. The author alone is responsible for the content".

27 حرّيّة تعبير محدودة وخاضعة للعنف الجندريّ والسّلطويّ

32 التّحرّش الجنسيّ والابتزاز في الحيّز الافتراضي

33 التّحرّش الظّاهر والمبطّن

35 الايذاء الجنسيّ

39 الأسباب والحلول

43 استنتاجات وتلخيص

47 التّوصيات

ملخّص

يهدف هذا الإصدار إلى عرض نتائج بحث ميدانيّ واستطلاع رأي حول تجربة الفتيات الفلسطينيّات إزاء العنف الجندريّ على الإنترنت، خاصّة وسائل التّواصل الاجتماعيّ.

استخدمنا ستّ مجموعات بؤريّة موزّعة على مناطق مختلفة من الوطن، حيث شملت: قطاع غزّة؛ الضّفة الغربيّة؛ القدس؛ حيفا والجليل.

تراوحت أعمار الفتيات ما بين الـ 15- 30 عامًا، وأجرينا مقابلات شبه مقنّنة أثناء الحوارات في المجموعات البؤريّة، وبالتّوازي أجرينا استطلاعًا وجاهيًّا شاملًا بنفس المناطق ومع نفس الفئة العمريّة، ثمّ قارنّا نتائج المجموعات البؤريّة مع نتائج الاستطلاع، ودعمنا النّتائج بتحليل للنّصوص المهمّة للبحث.

من أبرز الاستنتاجات التي توصّل إليها البحث، هو أنّ الحيّز الافتراضيّ يشكّل مرآة للحيّز العام، فرغم سهولة المنالية لهذا المنبر، إلّا أنّ النّساء ما زلن يخضعن للسّلطة الأبويّة في الحيّز الافتراضيّ أيضًا، وهذا يحدّ من حريّتهنّ واستخدامهنّ لهذا المنبر. كما تبيّن أنّ الفتيات الفلسطينيّات يتعرّضن لأنواع مختلفة من العنف الجندريّ على وسائل التّواصل الاجتماعيّ تحديدًا، بما في ذلك رقابة اجتماعيّة وعائليّة، سمّوها المشاركات "برج مراقبة"، والمراقبة الأمنيّة لتّحركاتهنّ في المساحة الإلكترونيّة.

كما صرّحت 16% من النّساء المشاركات في الاستطلاع أنّهنّ تعرّضن للتّحرّش الجنسيّ في حياتهنّ الافتراضيّة، وأكّدت جميع المجموعات البؤريّة من مختلف البلدان أنّهنّ على دراية بحالة واحدة على الأقلّ تعرّضت لتحرّش أو ابتزاز جنسيّ من خلال الإنترنت. كذلك يكشف البحث أنّ الفلسطينيّات في معظم الأحيان يتعاملن مع التّحرّش الجنسيّ أو العنف الجندريّ في الحيّز الافتراضيّ كما يتعاملن معه على أرض الواقع؛ فالأهل والعائلة هما المرجع الأوّل والأساسيّ لحلّ مشاكل التّحرّش الإلكترونيّ، واستبعدن حلّ المشكلة من خلال التّوجّه للشّرطة في الضّفّة وغزّة والشّرطة الإسرائيليّة، نظرًا لانعدام الثّقة في هذا الجهاز.

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنّ 56% من المشاركات لا يعتبرن الشّرطة مصدر ثقة، بينما أشارت 78% من المشاركات أنّ غياب الرّقابة الأسريّة تشكّل أحد أسباب انتشار ظاهرة التّحرّش الرّقميّ، وكحلّ؛ لجأت 96% من المشاركات لتعزيز مكانة الأهل التّربويّة كسبيل لحلّ مشكلة التّحرّش، وقد خلص البحث إلى أنّ النّساء والفتيات الفلسطينيّات عالقات بين مطرقة الأبويّة وسندان سلطة الاحتلال، بين الارتكاز على العائلة لردع ومعالجة تعنيفهنّ في الحيّز الافتراضيّ وانعدام الثّقة بمؤسّسات الدّولة المؤتمنة لحلّ هذه المشاكل، وانعدام الثّقة هذا يغذّي السّلطة الأبويّة على حساب أمن وأمان الفتيات حتّى في العالم الافتراضيّ.

مقدّمة عامّة

يتناول هذا البحث موضوع العنف الجندريّ -العنف المبنيّ على النّوع الاجتماعيّ- في الإنترنت، خاصّةً مواقع التّواصل الاجتماعيّ.

إنّ العنف الجندريّ مبنيّ على الاختلافات الجندريّة المجتمعيّة بين الذّكور والإناث[1]، والفروق الجندريّة ليست نابعة من الفروق البيولوجيّة فحسب، إنّما هي فروقات نابعة من توقّعات وخانات الأدوار التي صقلها المجتمع للمرأة والرّجل[2]؛ فنظام النّوع الاجتماعيّ يحصر أفراد المجتمع في هذه القوالب والخانات، وقد يستعمل ذلك النّظام العنف تجاه وجود تعبير جندريّ مخالف وغير نمطيّ يخرج عن المعايير والأدوار المحدودة[3]، كالرّجل "الأنثويّ" والمرأة "الرّجوليّة" والمتحوّلين جنسيًّا[4] من الذّكور والإناث.

١ أهمّ هذه الاتّفاقيّات التي تعنى بالعنف الجندريّ: اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة (لأمم المتّحدة، اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة، ١٩٧٩: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/A٣٦٠٧٩٣٨.pdf)؛ اتفاقيّة المساواة في الأجور، ١٩٥١: https://www.ilo.org/wcmspo groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_٢٢٨٦٠٨.pdf

اتّفاقيّة الرّضا بالزّواج والحدّ الأدنى لسنّ الزّواج وتسجيل عقود الزواج، ١٩٦٤: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/MinimumAgeForMarriage.aspx؛ و واتّفاقيّة الحقوق السّياسيّة للمرأة، ١٩٦٤: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b٠٢٣.html

2 محمّد أبو رميلة، مدخل إلى قضايا التّعدّديّة الجنسيّة والجندريّة للمهنيّين في مجال الصّحّة النّفسيّة والمجتمعيّة، القوس للتّعدّديّة الجنسيّة والجندريّة في المجتمع الفلسطينيّ، شباط، 2018. (محمّد أبو رميلة، 2018).

3 إن كان التّعبير بطريقة اللّباس أو لغة الجسد، وغيرها، حيث تخرج عن النّمطيّة، انظري: محمّد أبو رميلة، 2018.

4 محمّد أبو رميلة، 2018.

رغم أنّ المعايير والصّكوك الدّوليّة تتطرّق عادةً للعنف الجندريّ على أنّه "عنف ضدّ المرأة"[5]، فإنّ العنف الجندريّ يستهدف كلّ من يخرج عن المعايير الجندريّة ومن يعرّف نفسه بهويّة جندريّة لا تتماهى مع الهويّة السّائدة في المجتمع، مثل المثليّين والمتحوّلين جنسيًّا من كلا الطّرفين؛ الذّكور والإناث[6].

يعرّف العنف الجندريّ بأنّه فعل عنيف ناجم عن عصبيّة جنسيّة، ويؤدّي إلى أذى أو معاناة جنسيّة أو نفسيّة بحقّ المرأة، ويشمل التّهديد بهذه الأفعال أو الحرمان التّعسّفيّ من الحرّيّة في الحياة العامّة أو الخاصّة[7] التي تشمل بدورها العنف الأسريّ والإيذاء الجنسيّ والاغتصاب والتّحرّش الجنسيّ والتّجارة بالنّساء والبغاء القسريّ، وممارسات أخرى مؤذية.[8]

هذه الأساليب العنيفة تؤثّر بشكل مباشر، أو غير مباشر، على حقّ الشّخص في تقرير المصير طالما لا تتماشى مع المفاهيم المجتمعيّة الذّكوريّة[9]، وحسب هذه المفاهيم تحظر هذه الأساليب الأشخاص من ممارسة أفعال أو ممارسات عديدة التي تعدّ امتيازات ذكوريّة، فقط لكونهنّ نساء[10].

أمّا العنف الجنسيّ؛ فيعرّفه الإعلان بالقضاء على العنف ضدّ المرأة، 1993: **"أيّ علاقة جنسيّة، أو محاولة للحصول**

5 تعريف العنف الجندريّ في الأمم المتّحدة مرتبط بالعنف ضدّ المرأة حسب الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، إعلان القضاء على العنف ضدّ المرأة، 1993: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ViolenceAgainstWomen.aspx

6 محمّد أبو رميلة، 2018.

7 إعلان القضاء على العنف ضدّ المرأة، 1993.

8 أعلاه

9 Heise, Lori, "Gender-based Abuse: the global epidemic"(1994) 10:1 Cad. Saúde Pública http://www.scielo.br/pdf/csp/v١٠s١/pdf/v١٠supl١a٠٩/135:145:

10 Jodi O'Brien, ed. The Encyclopedia of Gender and Society. (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications: 2009) vol 1-2.

على علاقة جنسيّة، أو أيّ تعليقات أو تمهيدات جنسيّة، أو أيّ أعمال ترمي إلى المتاجرة بجنس الشّخص أو أعمال موجّهة ضدّ جنسه باستخدام الإكراه يقترفها شخص آخر مهما كانت العلاقة القائمة بينهما وفي أيّ مكان. ويشمل العنف الجنسيّ الاغتصاب، الذي يُعرّف بإدخال القضيب، أو أيّ جزء من الجسد أو أداة خارجيّة أخرى، في الفرج أو الشّرج بالإجبار أو الإكراه [11]".

وفقًا لمعطيات منظّمة الصّحّة الدّوليّة فإنّ 35% من النّساء في العالم قد يكنّ عرضة للاعتداء الجنسيّ الجسديّ خلال حياتهنّ[12]، وبحسب اتّحاد مراكز مساعدة ضحايا العنف الجنسيّ تبيّن أنّ امرأة من بين ثلاث نساء تتعرّض لتحرّش جنسيّ مرّة واحدة على الأقلّ في حياتها، وامرأة من بين سبع نساء تتعرّض للاغتصاب[13]، وقد وصل إلى مركز السّوار 450 توجّه من نساء وفتيات فلسطينيّات من مناطق ال 48 والقدس خلال عام 2017 [14]؛ 79% من بين المتوجّهات لم يقدّمن شكوى للشّرطة عن العنف الجنسيّ الذي تعرّضن له. أمّا نوع التّوجّهات فكانت: 29% اعتداء نفسيّ وجسديّ؛ 19% محاولة اغتصاب؛ 26% اغتصاب؛ 26% تهديد بنشر صور[15].

بينما تشير معطيات مركز سوا أن خلال عام 2017 كان هناك 3720 توجه لخط الدعم من قبل فتايات ونساء فلسطينيات من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

11 إعلان القضاء على العنف ضدّ المرأة، 1993.

12 World Health Organization, Global and regional estimates of violence against women, 2013. http://www.who.int/reproductivehealth/publications/violence/en/٩٧٨٩٢٤١٥٦٤٢٥

13 General Statistics, The Association of Rape Crisis Centers in Israel (ARCCI) https://www.org.il/en/union/info/statistics/general-statistics ،١٢٠٢

14 تقرير النّشاطات، 2017: السّوار- حركة نسويّة عربيّة. 2018. ص. 6 (السّوار 2018).

15 السّوار، 2018. ص 8.

أنواع التوجهات تضمنت: 4.5% أنواع اغتصاب مختلفة؛ 1% محاولة إغتصاب؛ 45.5% إعتداء نفسيّ وجسديّ؛ 10% تحرش جنسيّ؛ 3% تهديد وتنمر.[16]

وصرّح المتحدّث باسم الشّرطة الفلسطينيّة لؤي زريقات: "هناك ارتفاع في معدّلات الجريمة الإلكترونيّة في فلسطين، التي ظهرت بعد التّطوّر التّكنولوجيّ وانتشار خدمة الإنترنت بشكل أوسع ومواقع التّواصل الاجتماعيّ، إذ شهدت محافظة الخليل نحو 1020 جريمة إلكترونيّة في عام 2015، بعد أن كانت 922 جريمة عام 2014"[17].

في الرّبع الأوّل من عام 2017 سُجّلت850 قضيّة جرائم إلكترونيّة في الضّفّة الغربيّة، غالبيتها كانت ابتزاز جنسيّ لفتيات بعد الحصول على صور لهنّ[18].

إنّ التّفرقة والعنصريّة الجندريّة تنعكس في الحيّز الافتراضيّ[19]. ترى القوانين والمعاهدات الدّوليّة بالحقوق الرّقميّة أو حقوق الإنترنت امتدادًا لحقوق الإنسان في العالم الواقعيّ، حيث أُقرّت الأمم المتّحدة ومجلس حقوق الإنسان في العديد من القرارات أنّ "الحقوق التي يتمتّع بها النّاس في العالم الواقعيّ، يجب حمايتها أيضًا على الإنترنت "[20]، بينما تنصّ المادّة 19 على أنّ لكلّ

16 إحصائيات عام 2017 زُوِّدت من مركز سوا بناء على طلب المؤلفة، تشرين أول 2018.

17 أحمد ملحم، "ارتفاع معدّلات الجرائم الإلكترونيّة في فلسطين وسط غياب قانون رادع"، المونيتور (2.1.2016) https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/01/palestine-cybercrimes-highrates-taboo-law.html

18 رام الله مكس، "قصّة فلسطينيّة دفعت 90 ألف شيكل و 64 ألف دولار مقابل عدم نشر صورها على الإنترنت"(8.8.2017) http://www.rmix.ps/archives/١٦٩١٦؛ مروة فطافطة، حرّيّات الإنترنت في فلسطين: مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرّقميّة، حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ و جمعيّة الاتّصالات التقدّميّة، يناير 2018. (حملة، 2018) http://:Vamleh.org/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠١/Vamleh_Internet_Freedoms_in_Palestine_WEB_ARABIC-final.pdf

19 38th session of the UN Human Rights Council, Item 3 - Joint Oral Statement. (38th UN Human Rights Council) https://www.apc.org/sites/default/files/HRC38-OS-Panel-OnlineVAWHRD-FINAL.pdf

20 المادّة 19، "مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة: قرار هام يعيد تأكيد حقوق الإنسان على الإنترنت"، تم تبنّيه بتاريخ 2012 - 7- 1, https://www.article19.org/resources.php/resource/38429/en/unhrc:-significant-resolution-reaffirming-human-rights-online-adopted

شخص الحقّ في حرّيّة التّعبير عن الرّأي بواسطة أيّ منبر[21]، بما في ذلك المنبر الرّقميّ[22].

أمّا قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 2/23 أكّد على دور حرّيّة الرّأي والتّعبير في تمكين النّساء ودعا الدّول إلى احترام وتعزيز وضمان ممارسة المرأة لحرّيّة التّعبير في شبكة الإنترنت وخارجها[23].

رغم الازدياد في عدد مستخدمي الإنترنت، إلّا أنّ هناك اختلافًا ملحوظًا بمنالية واستخدام الذّكور للإنترنت مقارنة مع الإناث[24]، والفجوة الرّقميّة هذه بين الجنسين في تصاعد مستمرّ، خاصّة في دول الجنوب العالميّ ودول العالم الثّالث، ممّا تؤدّي إلى إقصاء رقميّ للنّساء خاصّة[25]، وعلى الرّغم من هذا الإقصاء وانخفاض نسبة النّساء اللواتي يستخدمن الإنترنت فإنّ نسبتهنّ هي الأعلى للتّعرّض للعنف الجندريّ الإلكترونيّ.

يشمل العنف الجندريّ الإلكترونيّ التّمييز ضدّ المستخدمة إقصاءها من مساحات افتراضيّة، والإيذاء الجنسيّ، والابتزاز، والتّعرّض لمضامين وصور جنسيّة، وممارسات أخرى مؤذية التي تستهدف المستخدمة كونها ليست رجلًا. فالخطوة الأولى نحو التّصدّي للعنف الجندريّ على شبكة الإنترنت هي الاعتراف أنّها تجلّ للعنف الجندريّ في

٢١ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، ١٩٤٨. http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

22 Choudhury Amrita & AL-Ara Nadiraj, Views & Perspectives on Gender Rights Online, For The Global South "Redefining Rights for a Gender Inclusive Networked future, Association for Progressive Communication, July 2018. (APC, July 2018) https://www.apc.org/sites/default/files/Report_of_Study_on_the_Views_and_Perspectives_on_Gender_Rights_Online_for_the_Global_South_Final.pdf

23 حملة، 2018.

24 (APC, July 2018)

25 (APC, July 2018)

أرض الواقع[26].

للعنف الجندريّ، سواء على أرض الواقع أو في الحيّز الافتراضيّ، أشكال ومسبّبات أخرى تتعلّق بالمبنى الاستعماريّ؛ استعمار أو احتلال، والمبنى الاجتماعيّ العائليّ[27]، فالمبنى الاستعماريّ يقيّد ويحدّد حرّيّة التّنقّل، والتّعبير عن الرّأي[28]، واختيار المساحات المختلفة والآمنة للتّعبير عن النّفس[29]. كما ويعزّز المبنى الاستعماريّ المباني الاجتماعيّة القامعة القائمة ويحدّ من مسارات التّغيير والنّموّ داخل المجتمع، وبذلك يزيد هذا المبنى علاقة العنف داخل المجتمع تجاه أفراد مستضعفين كالنّساء والمتحوّلين/ات، والمثليّين/ات[30]. أمّا السّطلة الأسريّة والعائليّة تضع الفرد في أهمّيّة أقلّ من مصلحة العائلة وسمعتها وبذلك تقلّص حرّيّة الفرد الشّخصيّة[31].

يحاول البحث تفسير مكوّنات العنف الجندريّ والجنسيّ في الإنترنت وتركيبها من خلال إعطاء منبر لتجارب نساء فلسطينيّات على امتداد خريطة فلسطين التّاريخيّة مع العنف الجندريّ والجنسيّ، من خلال حوارات دارت في مجموعات بؤريّة تحدّثن بها عن طرق استعمالهنّ للإنترنت والإبحار بتجاربهنّ الخاصّة بمحدوديّة حرّيّتهنّ الافتراضيّة، وحالات التّحرّش الإلكترونيّ.

بنهاية المطاف الأسباب والحلول لظاهرة التّحرّش

26 38th UN Human Rights Council

27 لويس لويس، "العنف الجندريّ في وسائل التّواصل الاجتماعيّ"، القوس للتّعدّديّة الجنسيّة والجندريّة في المجتمع الفلسطينيّ (تشرين أوّل، 2014). (القوس، 2014) http://www.alqaws.org/مقالات/العنف-الجندري-في-وسائل-التواصل-الاجتماعي?category_id=

28 يشير التّقرير إلى أنّ قوّات الاحتلال الإسرائيليّ اعتقلت في عام 2017 حوالي 300 فلسطينيًا في الضّفّة الغربيّة، بما في ذلك القدس الشّرقيّة، بسبب منشوراتهم في فيسبوك، للمزيد هاشتاج فلسطين، حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ، 2017.

29 القوس، 2014.

30 القوس، 2014.

31 القوس، 2014.

الإلكترونيّ مستعرضًا آراء المشاركات، ومحاولة الرّدّ على سؤال إن كان للمرأة الفلسطينيّة مسؤوليّة ولو جزئيّة في تعزيز العوائق أمام تحرّرها الاجتماعيّ[32].

أسماء المشاركات كلّها مستعارة ودون أيّ دلالة على هويّتهنّ.

منهجيّة البحث

اعتمد هذا البحث على منهجيّة البحث الكيفيّ؛ والتي تكمن حقيقته فيما يسمعه ويراه شركاء البحث، فمن أجل توثيق وتحليل تجربة المشتركات الفلسطينيّات في الحيّز الافتراضيّ، قد تكون منهجيّة البحث الكيفيّ هي الأنسب لأنّها توثّق سيرورة ومعاني ومواقف تجاه ظاهرة وسلوك اجتماعيّ وسياسيّ معيّن.

اعتمد البحث على تجربة الفتيات والنّساء الفلسطينيّات من عدّة مناطق في فلسطين التّاريخيّة، وشملت مشاركات من قطاع غزّة؛ رام الله؛ قرى الخليل؛ القدس؛ حيفا وقضائها. أُجري البحث عام 2018، وكانت اللّقاءات مع المجموعات البؤريّة في الفترة ما بين حزيران- أيلول 2018.

32 أبو عمرو، ز. (1995). المجتمع المدنيّ والتّحوّل الدّيمقراطيّ في فلسطين. مواطن: المؤسّسة الفلسطينيّة لدراسة الدّيمقراطيّة: رام الله. 64. (أبو عمرو، 1995).

أدوات البحث

بُنيت الحوارات بالمجموعات البؤريّة بطريقة مقابلة شبه مُقنّنة (Semi-Structured Interview)؛ وتستخدم هذه الوسيلة لجمع البيانات النّوعيّة في العديد من البحوث النّوعية.

لإجراء مقابلات شبه مقنّنة إيجابيّات عديدة؛ منها فهم ورصد تجربة الأفراد في الظّاهرة المطروحة من وجهة نظرهنّ/م[33]. تمحورت المقابلات المقنّنة حول ثلاثة محاور رئيسيّة؛ ركّز المحور الأوّل على منالية واستخدام الإنترنت، أمّا المحور الثّاني فركّز على تأثير العلاقات الأسريّة والاجتماعيّة على استعمال الفلسطينيّات للإنترنت، خاصّة وسائل التّواصل الاجتماعيّ، أمّا المحور الثّالث فتناول موضوع تجارب المشاركات و/أو أخريات مع التّحرّش الجنسيّ الإلكترونيّ بمختلف أنواعه وكيفيّة محاربته. في كلّ محور كان هناك 3 - 4 أسئلة أساسيّة.

إضافة إلى المقابلات في المجموعات البؤريّة، اعتمد

33 سهاد ظاهر ناشف "تجربة الفتيات الفلسطينيّات في الخدمة المدنيّة: حالة الفتيات في المثلّث ووادي عارة، الفلسطينيّون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنيّة"(2014)، مدى الكرمل وجمعيّة بلدنا للشّباب العرب. https://www.academia.edu/١٣٤٤٦٧٨٣/تجربة_الفتيات_الفلسطينيات_في_الخدمة_المدنية_حالة_الفتيات_في_المثلث_ووادي_عارة (ظاهر ناشف 2014)؛ أبو زينة، ف.، الإبراهيم، م.، عدس، ع.، قنديلجي، ع. وعليان، خ.، مناهج البحث العلميّ، طرق البحث النّوعيّ،الطّبعة الثّانية. (عمان: دار المسيرة للنّشر والتّوزيع والطّباعة: 2007)، (أبو زينة واخرين، 2007).

الإصدار على استطلاع وجاهيّ شاركت به 1200 شابّة تتراوح أعمارهنّ بين 15-30 سنة؛ وزّعت عيّنة الاستطلاع حسب العمر إلى: 32.4% أعمارهنّ 15-19 سنة و30.5% أعمارهنّ 20-24 سنة، 37.1% أعمارهنّ 25-30 سنة. أمّا المناطق التي شملها الاستطلاع فكانت: غزّة؛ الضّفّة الغربيّة؛ أراضي ال48. شملت منطقة الضّفّة القدس والضّفّة الغربيّة؛ حيث قسّمت إلى شمال، وسط وجنوب، أمّا قطاع غزّة فشمل مشاركات من محافظات شمال غزّة؛ دير البلح؛ خانيونس ورفح. وقد شملت أراضي ال 48 الجليل؛ المثلّث؛ النّقب؛ ومدن السّاحل (المدن المختلطة). كما استُخدام تحليل للنّصوص المهمّة للبحث كمصادر معلومات ثانويّة تدعم مصادر البحث الأوّليّة، والتي شملت أبحاثًا ومقالات.

فئة البحث

في إطار البحث تحاورنا مع 80 فتاة و/أو امرأة تتراوح أعمارهنّ بين 15-30 عامًا من خلال مجموعات بؤريّة أجريت في قطاع غزّة، والضّفّة الغربيّة، والقدس، وحيفا والجليل. تواصلنا مع الفتيات عبر مجموعات قائمة وفاعلة؛ ففي حيفا التقينا مع فتيات جامعيّات، وفي رام الله التقينا مع مجموعة رياضيّة، ومجموعة ناشطات في إطار حركة شبابيّة، ومجموعات الخليل وغزّة كانت مكوّنة من فتيات ونساء تجمعهنّ معرفة شخصيّة.

استخدمت المقابلة شبه المقنّنة لتجميع المعلومات بعد الحصول على موافقة المشاركات، وقد أُجريت المقابلات مع المشاركات في أماكن فعالياتهنّ؛ في الجمعيّات، والنّوادي الرّياضيّة، وبيوت احدى المشاركات أو الموجّهة. تراوحت مدّة كلّ مقابلة بين 45-60 دقيقة. جميع المشاركات وافقن على التّسجيل الصّوتيّ للمقابلة، وقد وُثّقت المقابلات وفُرّغت.

تحليل المعلومات

لتحليل المقابلات في المجموعات البؤريّة اعتمدنا آليّات تحليل المحتوى (Content Analyses)، بعد تفريغها حسب مواضيع حدّدت مسبقًا عبر محاور المقابلة.

النّتائج:

الجدول الأوّل؛ جيل وعدد المشاركات:

الجيل	18-15	22-19	26-23	30-27
عدد المشاركات	16	34	17	13

الجدول الثّاني؛ المنطقة وعدد المشاركات:

المنطقة	قطاع غزّة	رام الله	الخليل	القدس	حيفا والجليل
عدد المشاركات	34	10	15	10	11

الجدول الثّالث؛ الوظيفة وعدد المشاركات:

الوظيفة	طالبة مدرسة	طالبة جامعيّة	موظّفة	ربّة منزل	لا تعمل
عدد المشاركات	16	35	10	16	3

جميع المشاركات كان لديهنّ حساب على مواقع التّواصل الاجتماعيّ، خاصّة الفيسبوك، والإنستغرام، وسناب شات. معظم المشاركات في المقابلات لديهنّ حسابهنّ الخاصّ على مواقع التّواصل، وبجميع المجموعات شاركت المشاركات بحالات تحرّش جنسيّ إلكترونيّ وابتزاز من تجاربهنّ الشّخصيّة أو تجارب فتيات أو نساء مقرّبات لهنّ.

الرّقابة العائليّة والاجتماعيّة؛ المحطّة الأولى في ممارسات العنف الجندريّ في الإنترنت

رغم المساحة الحرّة والمستقلّة التي توفّرها الإنترنت لمستخدميها، إلّا أنّها توفّر أيضًا سبلًا كثيرة للرّقابة، قد تكون هذه الرّقابة مجتمعيّة حيث يتابع عبرها مشاركو المواقع الاجتماعيّة أشخاصًا آخرين، وقد تكون هذه الرّقابة مركّبة أكثر، فتقدّم التّكنولوجيا طرقًا جديدة للمراقبة والتّتبّع، مع وجود تقنيّات تتبّع مثل 'mSpy'[34] و'Teen Safe'[35] و'Family Tracker'[36]، التي تتيح المجال للوالدين أو لأشخاص آخرين مراقبة المكالمات والنّصوص ووسائل التّواصل الاجتماعيّ، ويمكنهم أيضًا تحديد مكان الشّخص المراقب وهواتفهنّ\م[37].

وفي حين تتيح هذه الوسائل الإلكترونيّة للأهل السّيطرة على حياة بناتهنّ أو "حمايتهنّ"، إلّا أنّ هناك خيطًا رفيعًا يفصل بين الحماية وتشديد الرّقابة، فأدوات التّجسّس

34 My Spy للمزيد: https://www.mspy.com/

35 Teen Safe للمزيد: https://www.teensafe.com/

36 Weir Kirsten,"Parents shouldn't spy on their kids Apps that make it easy to invade kids' privacy are a recipe for arrested development", NAUTILUS (14 April 2016) http://nautil.us/issue/٣٥/boundaries/parents-shouldnt-spy-on-their-kids; للمزيد My Family Tracker https://www.myfamilytracker.com/

37 أحمد حمدي مسلّم، "خصوصيّة مستباحة: حدود الأهل في الرّقابة والتّلصص"، المنشور (كانون أوّل، 2017)، (مسلّم 2017). https://manshoor.com/life/spying-monitoring-kids/

الرّقميّة الجديدة تضع الأهل في مأزق، فقد تؤثّر سلبيًا على علاقتهم ببناتهم وبقدرتهنّ لصقل شخصيّة مستقلّة خاصّةً في فترة المراهقة[38].

تشير ساندرا بيترونيو أنّ الخصوصيّة مهمّة بالنّسبة للمراهقين، بل هي من حقّهم، فوظيفة المراهق\ة الأساسيّة هي التّفرّد ومحاولة الابتعاد عن سيطرة الوالدين من خلال المطالبة بمساحة خاصّة[39]، وتؤكّد بيترونيو أنّ تدخّل الأهل في خصوصيّة بناتهم وأبنائهم قد تسبّب فقدان الثّقة[40].

حسب نتائج الحوارات في المجموعات البؤريّة؛ فإنّ الحرّيّة الشّخصيّة التي تملكها الفتاة في حياتها الافتراضيّة تتأثّر بشكل كبير من محيطها الاجتماعيّ في الحيّز الافتراضيّ، والشّعور بالمراقبة الاجتماعيّة والعائليّة كان حليفًا جميع المشاركات مع اختلاف أعمارهنّ وأماكن السّكن، فالنّسبة الأعلى للمشاركات في الاستطلاع، والتي وصلت 44%[41] أكّدن أنّهنّ على صداقة بأهلهنّ في وسائل التّواصل الاجتماعيّ، كما أكّدت ذلك غالبيّة المشاركات في المجموعات البؤريّة، إلّا أنّ الحوارات في المجموعات البؤريّة دلّت على محدوديّة للحرّيّة وخضوع لرقابة الوالدين.

فإن أمعنّا النّظر في نتائج الاستطلاع لوجدنا أنّ للوضع الاجتماعيّ تأثير على "الصّداقة" مع الأهل، فكلّما كانت

38 مسلّم، 2017.

39 Petronio, S. (2006). Communication privacy management theory: Understanding families. In D. O. Braithwaite & L. A. Baxter (Eds.), Engaging theories in family communication: Multiple (perspectives (pp. 35–49). Thousand Oaks, CA: Sage. (Peronio 2006

40 Peronio 2006

41 أحمد الشّيخ محمّد، تقرير بحث حول العنف المبنيّ على الجندر على شبكة الإنترنت، حملة المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ (أيلول 2018). ص 69. (استطلاع حملة، 2018).

الفتيات تحت سقف الوالدين ازدادت نسبة صداقتهنّ بأولياء أمورهنّ في الحيّز الافتراضيّ. فكانت النّتيجة[42]:

الحالة الاجتماعيّة	عزبة	مخطوبة	متزوّجة	منفصلة	مطلّقة	أرملة
نسبة الصّديقات للأهل في مواقع التّواصل	49%	49%	38%	23%	18%	0%

فعلى سبيل المثال قالت مريم من بيت حانون (غزّة): "آه طبعًا الوالدين والأعمام كمان وكلّ العيلة، هو إنت بتقدري حدا منهم يبعت طلب صداقة وما تقبليه؟ بيعملولك مشكلة كبيرة وقصّة وإنّك ليش بدكيش نشوف شو بتعملي؟ لإنّك بتعملي إشي غلط". أي أنّ قبول الصّداقة هنا عنوةً، وغير نابع من إرادة الفتيات إدخالهم لحيّز حياتهنّ الاجتماعيّة الافتراضيّة.

كما أوضحت المشاركات أنّ الرّقابة الذّاتيّة والالتزام بالقوانين والمفاهيم الاجتماعيّة، يشعرهنّ بالرّاحة بقبول أحد الوالدين أصدقاء لهنّ في مواقع التّواصل الاجتماعيّ.

نهاد من مخيّم الشّاطئ (غزّة): "لا عادي وجودهم لأنّو لو في عندي إشي خبّيته معناته في إشي غلط".

أمّا ألين، أفصحت بالمقابل: "أحيانًا بيكون وجودهم أحسن إنّه ما بعمل إشي غلط، بس بيضلّوا يفطولك مين هاد يالّي عندك هادي صديق؟ مين اللّي عملّك إعجاب؟ مين اللّي علّقلك عالمنشور؟ من وين بتعرفيه؟ وهيك اشي".

هذه المشاركة تؤكّد أنّ وجود الأهل بين أصدقائها في الحيّز الافتراضيّ يعتبر مرآة لها ويردعها عن ارتكاب "الخطأ"، فحين تعتبر العلاقة مع الأهل في أرض الواقع شيئًا

42 استطلاع حملة، 2018، 69.

طبيعيًّا، إلّا أنّها تأخذ منحًى رقابيًّا في الحيّز الافتراضيّ مهما كانت خلفيّة الفتاة أو المرأة أو عمرها، مثلما أشارت سوزان في رام الله: "وجود الأهل عندك على الفيسبوك بأثّر، بتحسبي حساب لبوستات (منشورات) ممكن تنزّليها، لصور ممكن تنزّليها، لناس عم تتعاملي معاها".

فالشّعور بالمراقبة كان حليف معظم المشاركات، حتّى عندما أجبن عن هذا السّؤال "أكيد أهلي أصدقائي "كالحالة في اللّقاء بالقدس وبيت أمر(الخليل)، ظهر بشكل واضح أنّ سبب قبول الأهل في العالم الافتراضيّ هو اتّباع النّساء لمعايير مجتمعيّة معيّنة موافق عليها من قبل الأهل.

فحتّى إن لم تكن وسائل الرّقابة الرّقميّة متاحة لجميع الأهل، فإنّ المشاركات في المجموعات البؤريّة والمشاركات في الاستطلاع يؤكّدن وجود رقابة من قبل الأهل[43] :

الشّعور بالمراقبة من قِبل الأهل	تدخّل الأهل بحياتهنّ الشّخصيّة في الحيّز الافتراضيّ
49.5%[44]	61%

لذلك أشارت المعطيات أنّ 25% من المشاركات في الاستطلاع اخترن انتقاء أحد والديهم لصداقتهنّ عبر وسائل التّواصل، وعادة يخترن الأم؛ فإحدى المشاركات في مجموعة بيت أمر صرّحت أنّها قد حجبت والدها عن حسابها الشّخصيّ في الفيسبوك، والسّبب: "عشان ما يشوفش الإشياءات اللّي بنزّلها أو اللّي بعملها... إذا بنزّل صورة إلّي بصير من وراها قصّة، فهيك ما بشوف شو

43 استطلاع حملة، 2018، 70.

44 19٪ منهنّ ينتابهنّ هذا الشّعور دائمًا.

بنزّل". ذات الفتاة تشرح لاحقًا أنّها قرّرت حجب والدها عن الفيسبوك لشدّة تدخّله بها، حتّى أنّه اتّصل بها متذمّرًا بسبب منشورٍ لها طالبًا منها محوه. رغم أنّ رقابة الأهل قد تكون بحجّة أنّ الرّقابة "تأديبيّة" أو "تربويّة" إلّا أنّ المشاركات أشرن إلى دور العائلة الموسّعة في بناء برج مراقبة يرصد أعمالهنّ وتصرفاتهنّ في الحياة الافتراضيّة.

التّرصّد العائليّ والمجتمعيّ؛ المحطّة ما بعد الرّقابة

يشير ميشيل فوكو في كتابه "المراقبة والمعاقبة"[45] أنّ "الرّزانة العقابيّة" قد بدّلت أدوات العقاب التّشهيريّة التي كان بها يعاقب المجرم على أفعاله أمام الجمهور[46]، فالرّزانة العقابيّة تردع الشّخص عن ارتكاب "الخطأ" خوفًا من العقاب المجتمعيّ أو النّظاميّ.

إنّ الخوف من العقاب النّظاميّ أو المجتمعيّ يحدث في واقعنا الافتراضيّ بشكل يوميّ، خاصّة على وسائل التّواصل الاجتماعيّ، فهناك تراقب المستخدمة نفسها قبل أن يراقبها الآخرون، وتضبط نفسها، وتحسب ما تقوم بنشره، حتّى لا تقترف خطأ يحاسبها المجتمع عليه لاحقا[47]. فكما قالت غالبيّة المشاركات: "أنا ما بعمل إشي غلط". أي أنّهنّ واعيات أنّ حرّيّتهنّ الافتراضيّة تنتهي عند اقترافها "الغلط".

45 Foucault, Michel, Discipline & Punish: The Birth of the Prison (NY: Vintage Books:1995) pp. 195-228 translated from the French by Alan Sheridan 1977

46 محمّد أشرف، المواطن الجيّد يحصل على الحلوى: كيف تجعلنا الدّولة نراقب أنفسنا؟المنشور (7كانون أول، 2017)، (أشرف 2017). https://manshoor.com/people/self-monitoring-community-surveillance/

47 (أشرف، 2017).

أشارت المشاركات في الحلقات البؤريّة أنّ مفهوم "الغلط" واسع النّطاق، ويمكن أن يختلف من مكان لآخر، فالاختلاف القيميّ حتّى بين الأقارب يولّد تفسيرًا مختلفًا لما يعدّ خطأ. كما أشارت هدى من القدس: "في ناس مثلًا بكونوا أقارب إلنا، بكونوا عايشين بمنطقة بعيدة، ثقافتهم مش زيّ ثقافتنا، فلمّا بعمل إشي بصير في إنتقاد، لأ عيب، وبكون عنّا الإشي عادي".

الشّعور بالرّقابة المجتمعيّة كان يزداد لدى المشاركات مع توسّع الدّائرة المجتمعيّة، حتّى بين الأقارب، ربّما نتيجة الاختلاف بتعريف "الغلط"، أو نتيجة السّيطرة المفروضة من قبلهم. حيث أشارت احدى المشاركات في القدس: "أنا وماما كثير صاحبات، بس الباقي بحسّهم برج مراقبة". وأخرى أكّدت "مش أيّ حدا بتضيفيه من العيلة لأنّه في تعدّي على الخصوصيّات".

أمّا للحماية من الرّقابة والتّدخّل في الأمور الشّخصيّة، لجأت بعض المشاركات لحذف أفراد من العائلة الموسّعة أو البيئة المحيطة، وأخريات اخترن ضبط وتقييد الحرّيّة الشّخصيّة في وسائل التّواصل الاجتماعيّ.

تواصل محدود نتيجة المراقبة والتّرصّد

أشارت الأبحاث إلى أنّ النّساء في دول الجنوب العالميّ ودول العالم الثّالث يعانين من إقصاء رقميّ. يتمثّل هذا الإقصاء بمحدوديّة ماليّة النّساء لأدوات تصلهنّ بالعالم الرّقميّ، أو بمحدوديّة استعمالهنّ لهذا الحيّز[48]. فالإقصاء الجندريّ ينتج عن إقصاء المرأة في الحيّز العام على أرض

48 APC, July 2018.

الواقع وينبع من مكانتها الاجتماعيّة والأدوار الجندريّة المتاحة لها[49].

بموجب القوانين والمعاهدات الدّوليّة يعتبر إقصاء النّساء عن ممارسة حرّيّة التّعبير في العالم الرّقميّ أو الحدّ من هذه الحرّيّة تعدّيًا على حقّ من حقوق الإنسان[50].

أفاد الاستطلاع أنّ 39.8 ٪ فقط من الفلسطينيّات مقابل 56.2 ٪ من أقرانهنّ الذّكور يشعرن بالأمان عند مشاركة المعلومات الشّخصيّة والصّور على وسائل التّواصل الاجتماعيّ، وحوالي 42.9 ٪ منهنّ يمارسن الرّقابة الذّاتية على الإنترنت[51].

أشارت نتائج الاستفتاء إلى أنّ معظم المشتركات لديهنّ حساب خاصّ على وسائل التّواصل الاجتماعيّ، وكانت الوسيلة الأكثر استعمالًا للتّصفّح في شبكة الإنترنت هي الهاتف الذّكيّ الشّخصيّ كما أشارت 83% من عيّنة الاستطلاع.

أمّا الهدف من استعمال الإنترنت، فقد أشارت 74% من المشاركات في البحث أنّ هدفهنّ هو التّواصل الاجتماعيّ، أمّا مواقع أو تطبيقات التّواصل الأكثر استعمالًا كان:

وسيلة التّواصل	فيسبوك	إنستغرام	واتس أب
النّسبة	78%	56%	43%

رغم استعمال وسائل التّواصل الاجتماعيّ الملحوظ من قبل النّساء، التي باتت متوفّرة بكفّ يدها، إلّا أنّ هذا

49 APC, July 2018.

50 APC, July 2018.

51 مركز "حملة"، استطلاع حول الأمان الرّقميّ لدى الشّباب الفلسطينيّ، 2017 - 1- 25: https://issuu.com/vamleh/docs/_____

الاستعمال يخضع للمعايير الاجتماعيّة التي يحدّدها المجتمع للفتاة أو المرأة، فقد بلغت نسبة النّساء اللواتي يملكن حسابًا خاصًّا على وسائل التّواصل الاجتماعيّ 35% فقط. رغم أهمّيّة الحفاظ على الخصوصيّة في الحيّز الافتراضيّ، إلّا أنّ نتائج الاستطلاع والحلقات البؤريّة بيّنت أنّ دافع الحفاظ على الخصوصيّة نابع من خضوع المستخدمة للرّقابة المجتمعيّة.

قالت رنين من حيفا: "كان عندي حساب خاصّ على الإنستغرام، مرّة قرّرت أعمله public، وما قعدش أقلّ من يوم. وإحنا شوي عنّا المنطقة بطمرة محافظة، فهيك صرت أسمع حكي وصلني على طبيعة الصّور اللّي عندي، وما قعدش أقلّ من يوم ورجّعته خاصّ".

أمّا هبة من رام الله، أفادت: "مرّات إحنا البنات بكون عنّا تحفّظات معيّنة... منمرّ بمواقف، منتعلّم منها".

هذه التّجارب التي أشارت إليها هبة لم تقتصر على مشاركة المنشورات فحسب، وإنّما تتطرّق أيضًا لهويّة المستخدمة على مواقع التّواصل، فقد أشار الاستطلاع إلى أنّ نسبة اللواتي لن يشاركن صورهنّ قد تفوق اللواتي يشاركن:

مشاركة الصّورة الشّخصيّة في الملفّ الشّخصيّ	لن يضعن صورهنّ	يضعن صورهنّ	نادرًا
النّسبة	50%	38%	12%

أمّا أسباب عدم مشاركة الصّورة في الملفّ الشّخصيّ للّاتي أجبن نادرًا أو لا، فأشارت مشاركات الاستطلاع إلى أنّ عدم

الأمان هو الشّعور المركزيّ[52]:

السّبب	لا يردن أن يعرفهنّ أحد	لا يشعرن بالأمان	لا يعرفن السّبب
النّسبة	10%	71.4%	18.9%

هبة من رام الله أشارت إلى أنّها كانت تستخدم صورتها في الملفّ الشّخصيّ، ثمّ استخدمت صورة بعيدة لها حتّى لا تبدو ملامحها، أمّا الآن فتستبدل صورتها الشّخصيّة بصور أخرى، كي تحدّ من التّعليقات على مواقع التّواصل أو التّرصّد لها. أوضحت هبة أنّ حيّز الفيسبوك أصبح عامًّا، لذا لا تشعر بأمان بنشر صورها: "آه بحطّ صوري على الإنستغرام لأنّه برايفت (خاصّ) أكثر من الفيسبوك... وحتّى على السناب شات مش أيّ حدا عندي. في كثير بنات محجّبات على السناب شات بنزّلوا صور إلهم، أنا بحاول قدر الإمكان ما أفتح صورهم إذا في شاب جنبي".

كما وأشارت العديد من المشاركات، خاصّة المحجّبات منهنّ، أنّ علاوة على نشر الصّور، إلّا أنّهنّ لن يستعملن "الفيديو شات" حتّى مع أقرب صديقاتهنّ، خوفًا من أن يراهنّ ذكر في لبس غير محتشم، أو دون حجاب، أو خوفًا من الوقوع ضحيّة لشاب يدّعي أنّه فتاة، فتكشف حينها عن شعرها.

سارة من بيت حانون أشارت إلى حالة ابتزاز حصلت لصديقتها:"...صحبيتي فاتحة نت فيس نطّلها شبّ ع طول من غير مقدّمات إن معملتيش اللّي بدّي ايّاه هي صورتك معي راح أفضحك، البنت صارت تعيّط وكنّا قاعدين حكتلنا شوفوا قاعد بهدّد فيّا، حكتلها اسمعي خدي حالك وروحي

52 استطلاع حملة أيلول، 2018. ص 77.

للدّكتورة سعاد المرشدة... طبعا عملتلها (المرشدة سعاد) موشّح ليش منزّلة صورتك وغلط إنتي اتنزّلي ع النّت". أمّا سبب خوفها من الابتزاز كان لأنّ "فش حد من أهلها عندها، عاملة فيس تاني وبتنزّل عليه صورها، وأهلها ما بيعرفوا بهادا الفيس، وهي ع صفحة الكلّيّة معلّقة وهاد الشّب داخل".

هذه الضّغوطات والضّوابط الاجتماعيّة تؤثّر بشكل كبير بحرّيّة المستخدمات في وسائل التّواصل الاجتماعيّ، فيصبح الحيّز الافتراضيّ تابعًا للضّوابط الاجتماعيّة، ويخضع المشتركة لهذه الضوابط. ورغم شدّة هذه المحدوديّة والضّوابط الاجتماعيّة إلّا أنّها ليست بالضّابط الوحيد لمستخدمات وسائل التّواصل الاجتماعيّ، فحرّيّة التّعبير عن الرّأي محدودة أيضًا، خاصّة بالمواضيع السّياسيّة والاجتماعيّة.

حرّيّة تعبير محدودة وخاضعة للعنف الجندريّ والتّسلطويّ

تشير الأبحاث إلى أنّ المجتمعات الأبويّة لا تتماهى مع التّمثيل النّسائيّ في الحيّز العام، خاصّة في الحيّز السّياسيّ؛ فالرّجولة المهيمنة تستثني النّساء من الحيّز العام وتعزّز سيطرة الرّجل على المرأة[53]، وترى بالحيّز السّياسيّ منبرًا للرّجال فقط، فالقوميّة بالنّسبة لهم شديدة الارتباط بالرّجولة وتعود تاريخيًّا إلى الثّورتين الفرنسيّة والصّناعيّة، وتعدّ مكوّنًا لمسار إعادة تركيب السّياسة[54]، ويتّضح أنّ هناك ترابط قويّ بين العسكرة للحيّز العام، وتسليح

53 روبرت و. كونل وجيمس و. مسرشمدت، "الرّجولة المهيمنة: إعادة التّفكير في المصطلح"(2005) 19:6 http://gas.sagepub.com/content/19/6/829.short .859 -829 اخر زيارة 25\9\2018). (روبرت وآخرين (2005).

54 توم نيرن، تفكّك بريطانيا: أزمة وقوميّة متجدّدة، (لندن، New Left Books، 1998). ص 333.

المجتمع مع عمليّة تعزيز ذكوريّته[55].

ينعكس هذا الخطاب من جديد على السّاحة الافتراضيّة ومواقع التّواصل الاجتماعيّ في الكثير من مواقف المشاركة السّياسيّة أو الوطنيّة للنّساء؛ فالشّعور بالإقصاء يودي بالنّساء لتشغيل الضّبط الذّاتيّ النّاتج عن الرّقابة المجتمعيّة والرّقابة السّياسيّة. إنّ هذا الشّعور يتماهى مع المشاركة السّياسيّة للنّساء في الواقع، فرغم أنّ تاريخ النّضال الفلسطينيّ غنيّ بأسماء المناضلات الشّريكات في مناهضة الاحتلال، إلّا أنّ خريطة العمل النّضاليّ قد تغيّرت بعد الانتفاضة الأولى، حتّى في نوعيّة المشاركة النّسائيّة ووعي وخلفيّة النّساء المناضلات[56].

رغم تغيير الخريطة الجندريّة للمشاركة السّياسيّة إلّا أنّ النّضال النّسويّ والنّسائيّ ما زال مستمرًّا في الواقع وفي الحيّز الافتراضيّ الفلسطينيّ، فالشّاعرة دارين طاطور مثلًا قد واجهت السّجن الفعليّ مدّة خمسة أشهر بتهمة "التّحريض"على وسائل التّواصل الاجتماعيّ[57]، ذلك إضافة للإقامة الجبريّة والملاحقات السّياسيّة والتّوقيف والتّحقيق الذي استمرّ ثلاثة أعوام[58].

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنّ خريطة المشاركة السّياسيّة في أرض الواقع تتلاءم مع المشاركة في الحيّز الافتراضيّ:

55 غسّان؛ cskc.daleel-madani.org/paper/الرجولة-في-خطر-منظمات-الحقوق-الجنسية-والدولة-الرجولية-في-لبنان Ghassan Makarem, Anthony Rizk، ""الرجولة في خطر": منظمات الحقوق الجنسية والدولة الرجولية في لبنان (2015-06-01 ,Lebanon Support ,Civil Society Knowledge Centre", En-Ar)

56 ADDAMEER- Prisoner Support and Human Rights Association. "In Need Of Protection", Palestinian Female Prisoners In Israeli Detention, 2008. Accessed April 30, 2016 http://www.addameer.org/files/Brochures/palestinian-women-political-prisoners-december-٢٠١٠.pdf

S. Odeh, (2017). 'Am I a Warrior Yet?' Female Palestinians in Detention, Journal of Academic; Perspectives, Vol. 2017, No. 2. 1-30

57 www.aljazeera.net/news/cultureandart/٢٠١٨/٨/٢/الحرية-ثمنا-للقصيدة-حكاية-دارين-طاطور

58 www.aljazeera.net/news/cultureandart/٢٠١٨/٨/٢/الحرية-ثمنا-للقصيدة-حكاية-دارين-طاطور

المشاركة في النّقاشات السّياسيّة في الحيّز الافتراضيّ	تشارك دائمًا	أحيانًا	نادرًا	لا تشارك
النّسبة	6%	14%	14%	66%

تشرح النّساء المشاركات في الحلقات البؤريّة أسباب عدم المشاركة في النقاش السّياسيّ؛ أشارت المشاركات من بيت أمّر (الخليل) أنّ الخوف من الاعتقالات والخوض في مشاكل مختلفة أو إغلاق مواقع التّواصل الاجتماعيّة لديهنّ يشكّل رادعًا لمشاركتهنّ في النّقاشات السّياسيّة. وأكّدن على هذا الشّعور. أسمهان من بيت حانون (غزّة): "أنا لا، أنا بخاف، لأنّه ماليش في السّياسة ممكن منشور هزلي مسخرة أشارك فيه غير هيك لا بخاف". وأنغام من الشّاطئ قالت: "أنا وحدة من النّاس ببعد عن السّياسة وبخاف أحكي فيها". أماني من بيت حانون حدّدت خوفها أكثر حين قالت: "كمان لو بدّك تنتقدي شغلة صارت بغزّة بيخافوا من حكومة حماس."

الشّعور بالخوف من الملاحقات السّياسيّة لم يأت من فراغ، فيفيد تقرير مركز حملة بعنوان "هاشتاغ فلسطين" 2017، أنّ إسرائيل اعتقلت أكثر من 300 فلسطينيّ على خلفيّة منشورات في الشّبكات الاجتماعيّة خلال عام 2017 [59]، بينما أفادت صحيفة هآرتس بتقرير لها أنّ عدد اعتقالات الفلسطينيّين من قبل قوّات الاحتلال والسّلطة الفلسطينيّة، بتهمة التّحريض على وسائل التّواصل الاجتماعيّ قد وصلت

59 هاشتاج فلسطين: مركز حملة 2018 http://www.Vamleh.org/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٤/-Palestine-arabic-final.pdf-٢٠١٧

800 حالة ما بين سنتي 2015-2016[60].

كما وأشارت الغالبيّة السّاحقة من المشاركات في كافّة المجموعات البؤريّة، أنّه بينما قد تكون المراقبة المجتمعيّة أمرًا مفروغًا منه ويحدث بسبب كونهنّ نساء، إلّا أنّ الرّقابة السّياسيّة هي نتاج مباشر للمشاركة في النّقاشات السّياسيّة والفعاليّات السّياسيّة والوطنيّة على أرض الواقع والحيّز الافتراضيّ على حدّ سواء. قالت إبتهال من مخيّم الشّاطئ (غزّة): "اللّي بيحكوا عن السّياسة بحسّ إنّه حسابه مراقب من أجهزة الأمن بخاف إنّه ينزّل اشي هدول للّي بيحكوا عن السّياسة كتير مثلًا اللّي بيحكي عن الرّواتب بنقطع راتبه."

حتّى اللواتي يعرّفن أنفسهنّ ناشطات سياسيًّا واجتماعيًّا، كمجموعة حيفا[61]، أشرن إلى انخفاض وتيرة مشاركتهنّ في النّقاشات السّياسيّة على وسائل التّواصل الاجتماعيّ، بسبب الملاحقات السّياسيّة المتزايدة والرّقابة الأمنيّة، وذلك رغم أنّهنّ يعتبرن أنّ مراقبة سلطة الاحتلال لكلّ حساب على وسائل التّواصل أمر لا بدّ منه.

وأضافت رزان من مخيّم الشّاطئ (غزّة) أنّ الملاحقات السّياسيّة لا تنتهي عند المشاركة فحسب، وإنّما يمكنها أن تستهدف الرّجال من عائلة النّاشطة: "...كتير صارت قبل هيك، تكون الوحدة بتحكي بالسّياسة ويوخدوا أبوها أو زوجها، ممكن بتخافي تسبّبي مشاكل لأهلك وعشان هيك بتلتزمي الصّمت."

60 هآرتس، "اعتقال الفلسطينيين نتيجة قيامهم بارتكاب أعمال إرهابية محتملة يجلب معنى جديدا"لتقرير الأقلية "، أبريل 2016: https://www.haaretz.com/opinion/premium-arrest-of-palestinians-1.5416164؛ موجود في هاشتاج فلسطين، مركز حملة 2018 http://vamleh.org/wp-content/uploads/2018/04/Palestine-IV-2018-final.pdf

61 كانت المجموعة مركّبة من طالبات جامعيّات فاعلات اجتماعيًّا.

ففي الواقع الذي تُستخدم فيه المرأة أداة ضغط في التّحقيقات والملاحقات السّياسيّة من قبل أجهزة الأمن ضدّ الرّجال[62]، ترى المشاركات في وسائل التّواصل الاجتماعيّ ضرورة الالتزام بالصّمت والحدّ مرّة أخرى من حرّيّتها الرّقميّة.

أمّا الأخريات؛ فقد أشرن إلى أنّ الإقصاء الجندريّ في السّاحة السّياسيّة هو الرّادع لمشاركتها في النّقاشات السّياسيّة. قالت ربى من بيت حانون (غزّة): "لا ما بنشارك اشي سياسي، ما دخلناش بمعنى إنّه إحنا بنقدرش نعمل اشي وين الشّباب وين لرجال إحنا البنات شو بدنا نعمل بالبلد إنّه بس بنقدر إنّه انولع السّوشيل ميديا وخلص".

أمّا مروة، من نفس المجموعة، قالت إنّ لا مكان للنّساء في المشاركة السّياسيّة بالحيّز الافتراضيّ كما هو الحال في أرض الواقع مكرّرة الخطاب الذّكوريّ الذي يرى أنّ ليس للمرأة القوّة الكافية للمشاركة في النّضال السّياسيّ والوطنيّ: "بتحسّي إنّه انت كبنت دورك محدود، وإنّه الشّب هو اللي لازم يقود في النّقاشات السّياسيّة وإنّه هادي مش دورك إنّه لو الاشي بجيب فايدة كان بشارك بس مش راح يجيب فايدة، مثلًا مسيرة العودة مش البنات بروحوا؟ طيّب شو إحنا مستفيدين... لو انا رحت وانصبت إنّه شو راح مستقبلي ومحدّش راح يدوّر عليّا، وأنا أصلًا بنت يعني بيعتبروني عالي بدون ما اتصاوب كيف بإصابة؟".

تتّهم النّساء اللواتي يشاركن في النّقاشات والفعاليّات

62 S. Odeh, (2017). 'Am I a Warrior Yet?' Female Palestinians in Detention, Journal of Academic Perspectives, Vol. 2017, No. 2. 1-30

السّياسيّة أنّ هدفهنّ الرّئيسيّ هو جذب الانتباه والمتابعين، وبالتّالي تقصى النّساء من المشاركة في الحيّز السّياسيّ الافتراضيّ. ذكرت نتالي في مجموعة القدس بعض التّعليقات التي صادفنها بعد نشر صورة لهنّ أو لأخريات يشاركن في محافل وطنيّة أو مظاهرات، ومن هذه التّعليقات كان: "ضايل النّساء اليوم تحرّر"، أو أخرى تلقي اللّوم على الرّجال: "البلد خربت فش زلام فيها". أمّا من بيت أمر(الخليل)، أفادت أنوار:"إذا بتدخلي وبتشاركي الشّباب بفكّروا إنّك بتشاركي لأسباب ثانية."وكأنّها وسيلة لجذب انتباههم ممّا يجعلهنّ عرضة لإضافات ورسائل وتعليقات غير مرغوبة.

نرى أنّ المشاركات، وإن كنّ فاعلات أو ناشطات سياسيًّا، قد يقصين أنفسهنّ من النّشاط السّياسيّ الرّقميّ، إمّا خوفًا من الملاحقات السّياسيّة، وإمّا خوفًا من الإقصاء المجتمعيّ، والوقوع ضحيّة لتعليقات تحقير لأنّهنّ تعدّين حدودهنّ الجندريّة المتاحة لهنّ.

التّحرّش الجنسيّ والابتزاز في الحيّز الافتراضيّ

نظرًا لازدياد الطّرق ووسائل استخدام شبكة الإنترنت وتطوّر تقنيّات وتطبيقات كثيرة، تطوّرت بالمقابل في السّنوات الأخيرة أنواع جديدة من الأذيّة الجنسيّة، والتي تمسّ غالبًا بفئة الأطفال والفتية[63]، إذ تشير معطيات مركز السّوار إلى نسبة 26% شملت تهديدًا بنشر صور للمتوجّهة[64]، بينما في الضّفة ارتفعت معدّلات الجريمة الإلكترونيّة؛ ففي الرّبع الأوّل من عام 2017 سُجّلت 850

63 حين كتسيفيتش برسلر الأذيّة الجنسيّة في الشّبكة: جيل ال 'S'، شبكة غير آمنة، اتّحاد مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة (2015). ص33-37. (كتسيفيتش برسلر، 2015).

64 تقرير النّشاطات 2017، السّوار- حركة نسويّة عربيّة. 2018. 8.

قضيّة جرائم إلكترونيّة في الضّفّة الغربيّة، غالبيّتها كانت ابتزازًا جنسيًّا لفتيات بعد الحصول على صورهنّ[65].

التّحرّش الظّاهر والمبطّن

بما أنّنا نعيش في عالم الإنترنت، وأصبح الحيّز الافتراضيّ، حيّزًا أساسيًّا في حياة كلّ منّا[66]، فإنّ كثرة وسائل الاتّصال التي تتيح التبحّر في الإنترنت تزيد من إمكانيّة التّعرّض للأذيّة الجنسيّة، وبالمقابل يتيح الحيّز الافتراضيّ المساحة للمعتدين للقيام بأعمال قد لا يتجرّؤون على فعلها في أرض الواقع، حيث توفّر الإنترنت إمكانيّة الحفاظ على هويّة مجهولة ممّا يولّد لدى المتصفّح في الشّبكة شعورًا بأريحيّة صنع ما يحلو له[67]. كما وأنّ المساحة الافتراضيّة تتيح للمعتدي الإمكانيّة ألّا يرى نتيجة أعماله او ردّ فعل الضّحيّة، ممّا يسهّل تنفيذ الأذيّة[68].

قد تولد الأذيّة الجنسيّة في الحيّز الافتراضيّ، وقد تولد في الحيّز الحقيقيّ وتنعكس في العالم الافتراضيّ[69]. فالتّحرّش الجنسيّ، والتّعرّض لمضامين جنسيّة، والتّشهير، والابتزاز الجنسيّ، أو الضّغط لإرسال صور عارية، وحتّى المغازلة الملحّة أو العنيفة، كلّها نماذج عن اعتداءات جنسيّة تحصل في الحيّز الافتراضيّ، وأصبحت اليوم جزءًا من تجربة المشتركات في وسائل التّواصل الاجتماعيّ[70].

يُعرّف التّرصد (Stalking) على أنّه أيّ مضايقة، أو اهتمام، أو تواصل غير مرغوب فيه، أو أيّ تصرّف تجاه شخص

65 رام الله ميكس: قصّة فلسطينيّة دفعت 90 ألف شيكل و 64 ألف دولار مقابل عدم نشر صورها على الإنترنت 2017 - 8- 8. http://www.rmix.ps/archives/١٠٦٩١٦؛ حملة 2018، حرّيّات الإنترنت في فلسطين: مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرّقميّة.

66 كتسيفيتش برسلر، 2015.

67 كتسيفيتش برسلر، 2015.

68 كتسيفيتش برسلر، 2015.

69 كتسيفيتش برسلر، 2015.

70 كتسيفيتش برسلر، 2015.

معيّن بشكل يسبّب له الخوف ويتكرّر باستمرار[71]. رغم أنّه لا تتوفّر إحصائيّات رسميّة عن عدد حالات التّرصّد في العالم، لكن هناك دراسات تظهر أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تشهد تقريبًا 7.5 مليون حالة ترصّد سنويًّا[72]، وبريطانيا نحو 700 ألف حالة[73].

أشارت معطيات الاستطلاع إلى:

حالة التّرصّد	تعرّضت لطلبات صداقة ملحّة، لمرّة واحدة على الأقلّ	لم تتعرّض لطلبات صداقة ملحّة
النّسبة	45%	55%

رغم أنّه لا يوجد تفاوت كبير بين اللواتي تعرّضن واللواتي لم يتعرّضن لطلبات صداقة ملحّة، إلّا أنّ حالة التّرصّد هذه لم تتوقّف بعد التّصدّي لها؛ فتشير نتائج الاستطلاع أنّ 20% من المشاركات اللواتي رفضن طلبات الصّداقة بعد الإلحاح، شهدن استمراريّة بالإلحاح رغم الرّفض، أمّا الخطوات التي اتّخذتها المشاركات في الاستطلاع بعد الإلحاح كانت:

الخطوة بعد الإلحاح	قبلت الصّداقة	لم تقبل الصّداقة	تعرّضت لابتزاز لقبول الصّداقة	لم تتعرّض لابتزاز
النّسبة	7%	93%	9%	91%

نستنتج ممّا سبق أنّ المشاركات يحاولن قدر الإمكان الحفاظ على حيّزهنّ الخاصّ في وسائل التّواصل الاجتماعيّ، فحتّى مع التّرصّد والمضايقات 93% من

71 http://victimsofcrime.org/our-programs/stalking-resource-center/stalking-information/stalking-statistics

72 https://www.express.co.uk/news/uk/٥١٧١٩٥/Stalkers-target-up-to-٧٠٠-every-year-٠٠٠٠

73 https://www.express.co.uk/news/uk/٥١٧١٩٥/Stalkers-target-up-to-٧٠٠-every-year-٠٠٠٠

النّساء لن يقبلن الصّداقة. لكن رغم حرص المشاركات الحفاظ على خصوصيّة حيّزهنّ الخاصّ وانتقاء أصدقائهنّ، إلّا أنّ 11% من المشاركات في البحث أشرن أنّهنّ كنّ عرضة لتعليقات أو لمضايقات، مستهزئة ومحقّرة، كونهنّ نساء[74]. أمّا 12% من فئة الاستطلاع أشرن أنّهنّ تعرّضن لتعليقات على صورهنّ بشكل خارج عن اللّباقة[75].

نرى من خلال هذه المعطيات أنّ رغم حرص المشتركات الفلسطينيّات على حماية الحيّز الخاصّ، إلّا أنّهنّ لن يستطعن حماية أنفسهنّ بشكل كامل من التّرصّد، والمضايقات والتّحرّشات الرّقميّة.

الايذاء الجنسيّ

إنّ الإحصائيّات الرّسميّة لا تدلّ بشكل دقيق على وضع التّحرّش الجنسيّ في المجتمع الفلسطينيّ على امتداد شقي الخطّ الأخضر، وليس هناك أيّ إحصائيّات حصريّة تفحص موضوع الأمان الجندريّ الرّقميّ في المجتمع الفلسطينيّ ككلّ، لذا، تطرّقنا في الاستطلاع إلى موضوع التّحرّش الجنسيّ في الإنترنت، وبيّنت نتائج الاستطلاع أنّ ثلث الفتيات تعرّضن لعنف جنسيّ أو تحرّش عبر الإنترنت:

نوع الإيذاء الجنسيّ	تحرّش جنسيّ إلكترونيّ [76]	موادّ ذات طابع جنسيّ [77]	ابتزاز جنسيّ
نسبة التّعرّض	16%	34%	5%

74 بينما أشارت 12% كنّ أحيانًا عرضة لتعليقات محقّرة، و77 لم يتعرّضن لهذا النّوع من المضايقات.

75 بينما أشارت 17% أنّ نادرًا ما تعرّضن لتعليقات خارجة عن اللّباقة لصورهنّ، و72% لم يتعرّضن لهذا النّوع من التّعليقات.

76 6% من النساء المشاركات قد تعرضن للتحرش الجنسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي بوتيرة عالية، و 11% قد تعرضوا للتحرش الإنترنتي بوتيرة قليلة جدا. للمزيد إقرأي أحمد الشيخ محمد, تقرير بحث حول العنف المبني على الجندر على شبكة الإنترنت, حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي (أيلول 2018). ص 116.

77 حملة, أيلول 2018. ص 118-119.

أمّا في الحوارات التي دارت في المجموعات البؤريّة؛ أكّدت معظم المشتركات، من كافّة المناطق، أنّهنّ يعرفن فتاة أو امرأة قد تعرّضت لتحرّش جنسيّ أو ابتزاز جنسيّ عبر الإنترنت[78]، كما وأشارت بعض المشاركات في مجموعة الخليل ومجموعة بيت حانون في غزّة، أنّ قسمًا منهنّ قد تعرّضن للابتزاز الجنسيّ عبر الإنترنت.

تشير عطاف من مخيّم الشّاطئ: "أحيانًا بيصير لمّا تكوني بجروبات (مجموعات) ويكون فيها أعداد كبيرة ويكون حدا بدّه يلفت انتباهك، أو تكوني مطنّشاه ع الخاصّ أو رافضة طلب صداقته، بيصير يستقصدك كلّ ما تنزّلي إشي بتعليقات تستفزّك وأحيانًا فيها كلمات مش محترمة، وما بتقدري تعملي غير تحذفي التّعليق وأحيانًا لمّا يزوّدها بتعملي إبلاغ ع صفحته."

تشير هذه المشاركة إلى تجربة ترصّد تطوّرت لابتزاز جنسيّ، ففي حين لم تبح المشاركات بتجاربهنّ الشّخصيّة بالتّحرّش الجنسيّ أو الابتزاز، إلّا أنّ التّرصّد كان حليف العديد منهنّ، خاصّة عندما نتحدّث عن شخص نال رفضًا في علاقة، ويأخذ هذا الرّفض كإهانة شخصيّة، خصوصًا إذا حاول المصالحة وإعادة التّواصل ونال الرّفض مجدّدًا، فيزداد غضبه ويسعى إلى الانتقام، ويكون هذا الانتقام بهيئة تهديد أو ابتزاز. نسرين من بيت حانون، قالت: "بأعرف بنت كانت منزّلة مشكلتها ع الجروب كانت بتعرف شاب وبينهم علاقة حب، وانخطبت وحبّت تنهي

78 لم تحصِ الموجّهات عدد المشاركات اللاتي كنّ عرضة للتّحرّش، أو السّؤال عن الموضوع بشكل مباشر، ذلك لحساسية الموضوع والحفاظ على خصوصيّة المشاركات.

معه العلاقة، طبعًا صار يهدّدها بسكرين شوت للمحادثات اللي بيناتهم والصّور وإنّه لازم تفسخ خطبتها وتضل معه".

أمّا سهام من بيت حانون أخبرت عن تجربة فتاة من غزّة كانت لها علاقة حميميّة افتراضيّة مع شاب من مصر، انتقم منها: "{...} عمل هكر (اخترق) على حسابها واكتشف إنّها بتحكي مع واحد غيره وبتبعتله صورها، وانجنّ صار ينزّل صورها العريانة وفيديوهات إلها بأوضاع كتير فظيعة ويبعت لكلّ الأصدقاء اللي ع صفحتها وأصدقاء أصدقائها، وعمل جروب وسمّاه XXXXX وضاف عليه كلّ اللي موجودين عندها ع الصّفحة وصار ينزّل عليه هاي الشّغلات ، المصيبة إنّها كانت تشتغل كمان وزملاء شغلها كلّهم شافوا هالفضايح، والموضوع كبر كتير وحاليًّا البنت محبوسة وبيتحقّق معها لأنّه الشّاب بجهاز أمني بمصر."

في حين تشير الأبحاث إلى أنّ أكثر المستخدمين عرضة للتحرّش الجنسيّ والابتزاز عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ هم الفتية والفتيات، إلّا أنّ مشاركة من مجموعة حيفا أشارت أنّ الحصّة الكبيرة من المعتدين من فئة الرّجال الكبار في السّنّ، فتشير الأبحاث إلى أنّ المساحة الافتراضيّة تسهّل عمليّة تنكّر البالغين لفتيان وقد يصل الأمر حدّ اقتراحهم على القاصرات\ين اللّقاء في الحيّز الواقعيّ، مستخدمين أحيانًا الابتزاز والتّهديد[79]، أو قد يستدرجوا القاصرات لإرسال صور عارية لهنّ[80].

وقد أشارت المشاركات في المجموعات البؤريّة إلى نوع

79 كتسيفيتش برسلر، 2015.

80 ليئات كلاين، (2015) لعنة البركة- ثورة المعلومات والتّغيير الذي أحدثته في ظاهرة العنف في إسرائيل. شبكة غير آمنة، ظاهرة العنف الجنسيّ في الإنترنت وشبكة التّواصل الاجتماعيّ في إسرائيل.

أخر من التّنكّر الافتراضيّ، وهو تنكّر الشّاب لفتاة محاولًا استدراج المستخدمة مراسلته وإرسال صور لها، أو إنشاء مكالمة فيديو معها. وقد صرّحت الكثير من المشاركات، من لديها حساب خاصّ وحساب عام، أنّ خوفهنّ من الوقوع في فخّ المتنكّر يردعهنّ عن استعمال المكالمات المصوّرة. وقد أفادت المشاركات المحجّبات أنّ الرّدّ على مكالمات الفيديو هذه قد تضعهنّ في موقف حرج إن كنّ دون غطاء رأس، وبما أنّهنّ لن يستطعن التّأكّد من شخصيّة المتّصل، لا يجبن على هذا النّوع من المكالمات. تؤكّد نتائج الاستطلاع هذه المخاوف وتبيّن أنّ 72% من حالات نشر موادّ غير لائقة كانت من قبل شخص لا تعرفه المشاركة في الاستطلاع.

تفيد المعطيات أعلاه أنّ لا مفرّ للنّساء من السّقوط ضحيّة للاعتداء الجنسيّ حتّى في الحيّز الافتراضيّ، رغم وجود الأدوات الكافية للحماية من تلك الاعتداءات عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ، فبحسب التّقرير الذي عرضته جمعية article 19 في محفل الدّورة الـ 62 لهيئة الأمم المتّحدة للمرأة، فأنّ معظم حالات التّهديد في الإنترنت تتحوّل إلى جرائم على أرض الواقع[81]، ففضاء الإنترنت هو مرآة للحياة الواقعيّة غير النّسويّة الذي يولّد مفاهيم ذكوريّة دائمًا[82].

81 لقاء حواريّ مع ناشطة نسويّة بعنوان فوق السّتّين، بتّ نسويّ على السّاوند-كلاود. https://soundcloud.com/ikhtyarcollective/aztgrzhfjrdo

82 يمينة حمدي، أعداء المرأة يطاردونها في العالم الافتراضيّ، العرب (2018\3\4) https://alarab.co.uk/أعداء-المرأة-يطاردونها-في-العالم-الافتراضي؛ استمعي أيضًا إلى لقاء حواريّ مع ناشطة نسويّة بعنوان فوق السّتّين، بتّ نسويّ على السّاوند-كلاود. https://soundcloud.com/ikhtyarcollective/aztgrzhfjrdo

الأسباب والحلول

قد تختلف آراء المشاركات في الحلقات البؤريّة بخصوص نسبة التّحرش الجنسي في الحيّز الافتراضيّ، فقد تعتقد القسم الزيادة في منالية استخدام الإنترنت أدّت إلى ارتفاع نسبة التّحرّش الجنسيّ الإلكترونيّ، بينما تعتقد الأخريات أنّ وسائل التّواصل الاجتماعيّ توفّر اليوم طرق حماية للمستخدمات من التّحرّش الجنسيّ، والمعلومات الخاصّة. أمّا أسباب زيادة التّحرّش الإلكترونيّ فتقسم إلى اثنين؛ منها من تلوم الضّحيّة، فأشارت نتائج الاستطلاع إلى:

أسباب زيادة التّحرّش الإلكترونيّ	غياب الرّقابة الأسريّة على الشّباب	استخدام هويّة مثيرة من قبل الفتاة	الإسراف في الموادّ المنشورة من قبل الفتيات	عرض صور بلباس غير محتشم	الانفتاح الزّائد
النّسبة	78%	80% [83]	70% [84]	74% [85]	75%

تتلقّى هذه النّتائج صدى في المجموعات البؤريّة، فنهاد من مجموعة الشّاطئ قالت: "المصيبة إنّه البنات بطّلوا يخجلوا يحكوا عن هاي الشّغلات وبيحكوا لبعض وكأنّهم بيتباهوا إنّه صاحبها طلب منها هيك وهيك، أو إنّه حكالها

83 نسبة 50% إعتقدن أن استخدام هوية مثيرة من قبل الفتاة من الأسباب التي أدت إلى زيادة ظاهرة التحرش الإلكتروني بشكل كبير و30% يلقين المسؤولية على الفتاة بشكل متوسط. أي نرى هنا 80% من عينة الاستطلاع يلقين المسؤولية على ضحايا التحرش.

84 37% منهن يعتقدن أن هذا السبب يؤثر بشكل كبير.

85 52% منهم يعتقدون أن هذا يشكل سبب كبير.

هيك ع صورها أو ع جسمها، حتى المتزوّجات ما بتخجل تحكي إنها على علاقة بواحد غير زوجها."

وفي القدس سوسن التي رأت أنّ عدم وعي الفتيات لمفهوم التّحرّش الجنسيّ كسبب للوقوع في التّحرّش، قالت: "اللّبس ما كثير بأثّر.. هي ممكن تنزّل صورة إلها، هلّق ممكن يتمّ تعليقات أكثر، كون اللّبس بيجي، لأنّه ما بصدّقوا... لأنّه هي لمّا تيجي بدّها تحطّ حدود كيف ما أهلها ربّوها لازم تعرف شو هو التّحرّش".

كما ونرى أيضًا تضارب بمعايير المسؤوليّات والأسباب كما قالت سلام من بيت حانون: "زيادة الانفتاح على الإنترنت وبدون رقابة، كلّ واحد راسه بجوّاله لا الإم شايفة ولا الأب شايف شو أولادهم بيعملوا."

بالمقابل أظهرت نتائج الاستطلاع وجهًا آخر لهذه الظّاهرة:

أسباب زيادة التّحرش الإلكترونيّ	التّربية الشّوفينيّة	الانحراف	غياب المعرفة بأن ما يقوم به جريمة يحاسب عليها القانون	ارتفاع معدّلات البطالة	ارتفاع معدّلات البطالة
النّسبة	62%	82%	81%	82%	85.5%

تلقّت هذه النّتائج أصداء المشاركات في الحلقات البؤريّة، فإحدى المشاركات من مخيّم الشّاطئ أكّدت أنّ "قلّة الوعي سبب أساسي في انتشار ظاهرة التّحرّش، ما في توعية باستخدام الإنترنت، الإنترنت انعمل عشان توسع دائرة المعارف والمعلومات، للأسف احنا خلّيناه عالم مغلق بس للدّردشة والحكي الفاضي". ونسرين من مجموعة الخليل أقرّت أنّ ارتفاع معدّلات البطالة وزيادة وقت الفراغ غير

المستغلّ يعتبر سببًا آخر في زيادة التّحرّش الإلكترونيّ.

بينما تُحاسب الضّحيّة على التّحرّش التي وقعت ضحيّته، يتهمّ المعتدي أيضًا بنفس الإصبع، ممّا يوضح أنّ المجتمع ما زال يستصعب أن يرى بالضّحيّة ضحيّة لن تدّعي بنفسها الاعتداء، فيلقي المجتمع المسؤوليّة على الفتاة التي لن توقف التّحرّش لأنّها غير واعية لمفهوم التّحرّش، وعلى المتحرّش من جهة أخرى لأنّه لا يعرف أنّ ما يقوم به مخالف للقانون.

أمّا الحلول؛ فمن المشاركات من لجأت للأهل كالمرجع الأوّل والأساسيّ لحلّ مشاكل التّحرّش، وفي الحلقات البؤريّة من غزّة حتّى حيفا، ظهر دور الأب و/أو الأخ كالشّخص الذي تلجأ له الفتاة عندما تكون في ضائقة، فقد أوضحت إحدى مشاركات بيت حانون:"{...} هي لمّا بنواجه مشكلة بنروح لأبونا أو أخونا لأنّه بيعرف بحسابنا ما بنكون خايفين". وتؤكّد نتائج الاستطلاع هذه الآراء:

الحلّ	تعزيز دور الأهل من خلال قيامهم بدور توجيهيّ توعويّ	استعمال العنف ضدّ المعتدين	خروج النّساء من الإنترنت والشّبكات الاجتماعيّة	تعزيز التّشريعات وإجراءات عقابيّة
نسبة التّأييد	96% [86]	44%	16%	88%

رغم أنّ الدّعوة لإقصاء النّساء هنا لن تشكّل نسبة عالية، إلّا أنّنا نرى مرّة أخرى ضرب عصفورين بحجر، أي محاسبة الضّحيّة والمؤذي بنفس الوقت.

أمّا السّلطة التّنفيذيّة؛ فأثبتت نتائج الاستطلاع أنّ 55.6% لا يعتقدن أنّ الشّرطة مصدر ثقة، رغم الإجماع على هذا

86 88% من بينهن يعتقد أن لدور الأهل تأثير كبير

الرّأي، إلّا أنّ الشّعور بالثّقة يتفاوت حسب المناطق، إذ تنعدم الثّقة في جهاز الشّرطة بمناطق الـ48، وتصل النّسبة إلى 93%، مقارنة بـ 44% في غزّة، و29.5% في الضّفّة:

المنطقة	الشّرطة ثقة دائمًا	الشّرطة مصدر ثقة أحيانًا	الشّرطة مصدر ثقة نادرًا	الشّرطة مصدر ثقة لا
الضّفّة	31.5	19.5	19.5	29.5
غزّة	20.5	25.3	9.8	44.5
مناطق الـ 48	2.3	1.3	3.3	93.2

إنّ عدم الثّقة في الشّرطة والجهاز القضائيّ انعكس أيضًا في رأي المجموعات البؤريّة، أمّا من وثقن في دور الشّرطة، كمشاركتين من مجموعة القدس، وأخرى من بيت حانون أفدن أنّ الشّرطة الفلسطينيّة الإلكترونيّة تعمل بشكل تقنيّ ومحافظ للسّرّيّة "بيحل لك مشكلتك بدون أهلك ما يعرفوا"، كما قالت سهى من بيت حانون.

أمّا باقي الاقتراحات للحلّ، فقد لجأت لوسائل توعويّة، وحمّلت مؤسّسات المجتمع المسؤوليّة لرفع الوعي للحدّ من ظاهرة التّحرّش، ووقفت النّسبة على 87%، وهذا يدلّ على ثقة النّساء بمؤسّسات المجتمع مقارنة مع ثقتها بجهاز الشّرطة والأمن.

استنتاجات وتلخيص

رغم انتشار الإنترنت كمساحة تصفّح وإبحار، وتواصل، وتلقّي معلومات، وسهولة منالية هذه الوسيلة، إلّا أنّ النّساء الفلسطينيّات كقريناتهنّ من النّساء من دول أخرى، يتعرّضن لمحدوديّة في منالية هذه الوسيلة.

شرحت المشاركات في البحث كيف تتمثّل تلك المحدوديّة، وكيف يظهر الخضوع للسّلطة الأبويّة المجتمعيّة أيضًا في الحيّز الافتراضيّ؛ فشرحت الكثير من المشاركات أنّ حرّيّتها الإلكترونيّة منوطة بعدم وقوعها في "خطأ"، ممّا يعزّز المراقبة الذّاتيّة للنّساء على تحرّكاتهنّ الرّقميّة ومحاسبة أنفسهنّ قبل نشر أيّ شيء يجعلهنّ واقعات في "الخطأ"، فأشارت العديد من النّساء إلى أنّ الرّقابة المجتمعيّة تردّهنّ عن مشاركة بعض الأمور الخاصّة بهنّ؛ كالستاتوس أو الصّور الخاصّة على مواقع التّواصل.

إنّ تعرّض النّساء والمثليّات\ين والمتحوّلات\ين للعنف الجندريّ والجنسيّ عبر شبكة الإنترنت يؤدّي إلى الزّيادة من الرّقابة الذّاتيّة لدى هذه الفئات، وخاصّة النساء، فقد أشارت المشاركات في البحث إلى أنّ أحد الأسباب

الأساسيّة لعدم نشر الصّور على وسائل التّواصل أو لاستخدام الحسابات الخاصّة، هو الخوف من الوقوع ضحيّة لعنف جنسيّ كالتّحرّش والابتزاز، أو للحدّ من المراقبة الاجتماعيّة التي تطبّق عليهنّ كونهنّ نساء، فعدم الشّعور بالأمان باستعمال وسائل التّواصل الاجتماعيّ يشكّل من جهة سببًا في عدم استعمال الإنترنت بشكل حرّ، ومن جهة أخرى يشكّل أحد العوارض لازدياد العنف الجندريّ والجنسيّ في وسائل التّواصل الاجتماعيّ والإنترنت.

فالرّقابة الذّاتيّة النّاجمة عن الرّقابة الاجتماعيّة الأبويّة والسّلطويّة، تشكّل مكوّنات العنف الجندريّ الممارس ضدّ النّساء في الحيّز العام والحيّز الافتراضيّ، ممّا يقصي النّساء عن الحيّز السّياسيّ والاجتماعيّ العام. لا بدّ هنا من التّأكيد على التّغذية المتبادلة والعلاقة التّفاعليّة ما بين البنيتين: الأبويّة والاستعماريّة. وصفت المشاركات كيف يتجلّى هذا التّفاعل في الحيّز الافتراضيّ.

يقول مكرم غسّان وأنطوني رزق، 2015، إنّ المشاركة السّياسيّة الفاعلة للنّساء تثير خطابات قمعيّة ومن جهة أخرى تنادي بإقصاء النّساء من الحيّز السّياسيّ خوفًا من انقضاء سلطة الرّجل، فتصبح الرّجولة بخطر.

أكّدت عدّة مشاركات أنّ الدّوافع لعدم مشاركتهنّ في النّقاشات السّياسيّة تعود لمكانتهنّ كنساء، والتي لا تستدعي المشاركة في النّقاش والخطاب السّياسيّ طالما وجد هناك "رجال".

أمّا السّلطة الأمنيّة؛ فتشكّل ضلعًا آخر لقمع النّساء من

المشاركة في الحيّز السّياسيّ (عودة 2017)، ونتيجة للرّقابة الأمنيّة والملاحقات السّياسيّة صرّحت العديد من المشاركات أنّهنّ لا يشاركن في الأمور السّياسيّة خوفًا من الملاحقات السّياسيّة.

يرى أبو عمرو أنّ التزام النّساء بالرّقابة الذّاتيّة والصّمت، يعزّز كلا السّلطتين عليهنّ، ويقوّي القمع الذي يمارس عليهنّ، وهكذا تصبح المرأة شريكة في القمع.[87]

تبيّن من المقابلات ومن الاستطلاع العام أنّ هناك نسبة كبيرة من التّحرّش والابتزاز الإلكترونيّ، وقد صرّحت وفصّلت العديد من المشاركات في البحث عن قصص تحرّش جنسيّ وابتزاز قد تعرّضت له فتاة أخرى.

من الجدير ذكر أنّ العديد من النّساء والفتيات الفلسطينيّات اللّواتي تعرّضن لابتزاز جنسيّ وابتزاز على الإنترنت يخشين التّحدّث والإبلاغ عن هذه الجرائم نظرًا للقيود الاجتماعيّة وبسبب عدم ثقتهنّ في جهاز الشّرطة والجهاز القضائيّ.

لا شكّ أنّ السّلطة الأبويّة في المجتمع الفلسطينيّ تتحكّم بشكل كبير في السّلوك الاجتماعيّ وتهمّش المرأة الفلسطينيّة في شتّى مجالات الحياة[88] . ويتّضح من هذا البحث أنّ هذا التّهميش يمتدّ للحيّز الافتراضيّ.

في نقاش الأسباب والحلول لجأت المشاركات في الاستطلاع والمجموعات البؤريّة لإلقاء المسؤوليّة على

87 أبو عمرو 1995، ظاهر ناشف، 2014.
88 يحيى يونس - 2006؛ Haj-Yahia، 2003؛ Shalhoub-Kevorkian، 1997؛ Abu-Baker، 2005

الجاني والضّحيّة بنفس الوقت، فكما ادّعت إحداهنّ أنّ لباس الضّحيّة يمكن أن يدعو للتّحرّش بها. هذه المقولات لا تلبّي الخطاب الأبويّ فحسب، إنّما تعزّز من تشييء الذّات لدى النّساء[89]، وبالتّالي من مساهمة النّساء في تعزيز العوائق أمام تحرّرهنّ الاجتماعيّ[90] .

فضاء الإنترنت هو مرآة للحياة الواقعيّة غير النسويّة الذي يسيطر ويولّد مفاهيم ذكوريّة دائمًا، مرآة تكبح حرّيّة النّساء حتى في الحيّز الافتراضيّ الخاصّ وتخضعها لرقابة مجتمعيّة، وعائليّة، وسلطويّة وذاتية، كما أنّ الأدوات المتاحة الآن بيد جهات الشّرطة والأمن لا تؤمّن للنّساء الفلسطينيّات الشّعور بالأمان في الحيّز الافتراضيّ، وتزداد عدم ثقة النّساء بنجاعة عمل مؤسّسات الدّولة في منالية العدالة الإنسانيّة الجندريّة.

89 Loughnan S (2018) The role of self-objectification and women's blame ،Brown AL ،Bevens CL : and support for a rape victim. PLoS ONE 13(6). https://journals.plos.org/plosone/ ،sympathy article?id=١٣٧١٠/journal.pone/١٠.١٩٩٨٠٨.

90 أبو عمرو، 1995.

التّوصيات

في الوقت الذي تخضع خلاله النّساء لرقابة اجتماعيّة وسياسيّة، ترتفع بالمقابل الجرائم الرّقميّة التي تستهدف الفتيات والنّساء لشبكة الإنترنت، خاصّة من خلال وسائل التّواصل الاجتماعيّ. رغم وقوع الكثير من النّساء والفتيات عرضة للعنف الجندريّ و/أو الجنسيّ في الحيّز الافتراضيّ، إلّا أنّ مفهوم العنف الجندريّ والتّحرّش الجنسيّ الرّقميّ وتأثيره على الضحايا والمجتمع ما زال محدودًا، لذا، وبالتّوافق مع رأي المشاركات في المجموعات البؤريّة والاستطلاع، من الضّرورة إنشاء حملات لجميع فئات المجتمع، لرفع التّوعية بموضوع العنف الجندريّ والتّحرّش الجنسيّ عبر وسائل التّواصل الاجتماعيّ والإنترنت، والتّوعية حول الأمان الرّقميّ.

كما وعلى الشّرطة إتاحة جهاز تسجيل الشّكاوى وتطوير آليّات تعزّز من مكانة المشتكية، وتدعمها وتحميها في مسيرتها القانونيّة ضدّ المعتدي، ومن المهم تعزيز دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ والجمعيّات النّسويّة والحقوقيّة التي تعطي مساعدات نفسيّة وقانونيّة للمشتكيات من التّحرّش والإيذاء الجنسيّ عبر الإنترنت،

ونشر عناوين التّوجّه وأرقام خطوط الدّعم، خاصّة في المدارس والحانات، ونشر إعلانات على وسائل التّواصل الاجتماعيّ.

كما وقد تظهر الحاجة إلى إجراء دراسات تركّز على قضايا العنف الجندريّ تجاه المثليّات\ين، والمتحوّلات\ين، والمغايرات\ين جنسيًّا في المجتمع الفلسطينيّ، كجزء من الدّراسات الأخرى التي تعنى بالعنف الجندريّ في الحيّز الافتراضيّ.

عناوين لمساعدة ودعم ضحايا العنف الجنسيّ:

السّوار؛ حركة نسويّة عربيّة: 04-8533044
http://assiwar.org/en/

نساء ضدّ العنف: 04-646-2138
http://www.wavo.org/nv/

مؤسّسة سوا: (الضّفّة 121) (القدس 121-500-1800)
http://www.sawa.ps/

Contact 7amleh:

info@7amleh.org | www.7amleh.org

Find us on social media : **7amleh**